في الفترة التي يغطيها هذا التقرير (من ١٩٨٢/١٢/١ الى ١٩٨٣/٢/١٠)، يظهر استعمال كافة الأساليب من مداهمات، وحظر تجول، ومحاصرات، واعتقالات جماعية وعشوائية، الخ... التي اشتهرت بها قوات الاحتلال في ممارساتها ضد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧. وتجدر الاشارة إلى ان الاغتيالات التي ارتكبت في المناطق اللبنانية المحتلة ضد الفلسطينيين خاصة، وضد الوطنيين اللبنانيين، لم تدخل في هذا السجل المخصص للاعمال التي نفذتها قوات الاحتلال علنا ومباشرة. ولكن، هذا لا يعني ان سلطات الاحتلال غير مسؤولة عنها مباشرة حتى ولو كانت اليد المنفذة من جماعات سعد حداد، او «الحرس الوطني»، او «القوات اللبنانية» التي جددت نشاطها في المناطق المحتلة مع دخول قوات الاحتلال اليها؛ فجميع هذه الفئات تقع تحت سيطرة الاحتلال، فمثلا، لا يمكن التصديق ان السيارات العسكرية التي تستطيع للفترات طويلة التجول في شوارع مدينة صيدا وضواحيها، وهي «تامر» عبر مكبرات الصوت جميع الفلسطينيين التوجه نحو مخيم عين الحلوة، تتجول من دون معرفة سلطات الاحتلال او بالرغم عنها لانها «غير قادرة» على ردعها. وان تكرار احداث الاغتيالات يشكل دليلا قطعيا على انها تدخل ضمن عمل جماعي ومنظم، يخدم سياسة التهجير الاسرائيلية لفلسطينيي الجنوب.

ولنذكر ان الاغتيالات اثارت قلق وكالة «الأونروا» التي أصدرت في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٣، بيانا في فيينا جاء فيه ان خمس عشرة جثة، معظمها للاجئين الفلسطينيين، عثر عليها بالقرب من مخيم اللاجئين في صيدا في جنوب لبنان خلال الاسبوعين الماضيين ومن بينها ثلاث جثث محترقة وجثة مقطعة الى، وان احد الضحايا هو من سكان مخيم برج الشمالي قرب صور. واضاف البيان، ان هناك عمليات تهجير بالقوة للفلسطينيين من القرى القريبة من صيدا الى داخل المخيمات، واشار إلى ان ٦٠ عائلة فلسطينية تقيم في العدوسية وغيرها من القرى قرب صيدا تلقت انذارات من الميليشيات المسيحية في (يومي ٩ و ١٠ شباط (فبراير) ١٩٨٣) باخلاء المنطقة خلال ٢٤ ساعة والتوجه إلى مخيمي عين الحلوة والرشيدية (النهار، ١٩٨٣/٢/١٢؛ السفير، ١٩٨٣/٢/١٢). وتكاثرت التقارير الصحافية حول اعمال «القوات اللبنانية» خاصة، ضد الفلسطينيين في الجنوب. ولقد جاء في تقرير نشرته «وكالة فرانس برس»، في ٥ شباط (فبراير) ١٩٨٣، «ذكر مسؤول محلي في أجهزة الأمن الكتائبية لوكالة فرانس برس أن 'القوات اللبنانية' اصدرت أمرا إلى جميع الفلسطينيين الذين يعيشون في صيدا وضواحيها بمغادرة منازلهم للاقامة في مخيم عين الحلوة». اضاف هذا المسؤول، واسمه ابراهيم، ان هذا القرار اتخذه قائد 'القوات اللبنانية' في منطقة صيدا يوم ٤ كانون الثاني (يناير) الماضي، وانه حتى الآن طرد نصف الفلسطينيين الذين يعيشون في منطقة صيدا ويتراوح عددهم بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف فلسطيني» (السفير، ١٩٨٣/٢/٦). ولقد اكد مسؤول اللجنة الفرعية للصليب الأحمر الدولي في صيدا مسؤولية قوات الاحتلال عما يرتكب ضد الفلسطينيين في الجنوب، قائلا «لا يمكن عمل أي شيء في صيدا بدون موافقة الاسرائيليين، الذين لم يفعلوا شيئا لوقف عملية التخويف مخالفين، بذلك، اتفاقية جنيف الرابعة حول حماية القوات المحتلة للسكان المدنيين» (المصدر نفسه). وبنتيجة هذه الجرائم، المضافة إلى أعمال القمع الاسرائيلية، يعيش سكان المناطق اللبنانية المحتلة في جو من الاختناق والاضطهاد، يزداد سوءا يوما بعد يوم.

جدول بالممارسات القمعية لقوات الاحتلال في المناطق اللبنانية

١٩٨٢/١٢/٢: مداهمة منزل فارس فايق، احد المسؤولين عن «الحزب التقدمي الاشتراكي» في منطقة راشيا، واعتقاله لمدة أسبوع.

١٩٨٢/١٢/٣: اعتقال عفيف شعيب، العضو في «الدفاع المدني» في النبطية، من منزله في بلدة الشرقية.

١٩٨٢/١٢/٣: مداهمة أحياء صيدا القديمة واعتقال العديد. شاركت قوة تابعة لسعد حداد في هذه العملية القمعية.

١٩٨٢/١٢/٤: قوة من جماعة حداد تداهم منطقة النبطية وتعتقل خمسة مواطنين.

١٩٨٢/١٢/٧: مداهمة عدد من المنازل في